السنة الثالثة والعشرون العدد 86 / شهر ايلول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2024/11/13

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1336

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The role of oil revenues in Financial crisis management in Iraq

دورالعوائد النفطية في إدارة الازمات المالية في العراق

نور الهدى حسين جلوب
Noor Al-Hoda Hussein Jaloub
nooralhuda.h@s.uokerbala.edu.iq

أ.م.د نمارق قاسم حسين
Hussein Namariq Qasim
namariq.q@uokerbala.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء

Abstract

This research is an attempt to understand the role of oil reserves in addressing most of the imbalances that any country's economy suffers from. The importance of the research comes from the vital role that oil revenues play in reducing financial crises. It provides deep insights into how to manage these revenues in the presence of financial crises, which facilitates understanding the challenges facing oil-producing countries. By studying the experience of the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Malaysia, valuable lessons can be derived about the plans and strategies necessary to manage these revenues, which enhances understanding of how to diversify the economy and reduce dependence on oil as a primary source of income. The research also sheds light on the economic situation of Iraq and the importance of the role of oil revenues, which helps in understanding the special challenges facing the country in managing its oil revenues. This research aims to study the extent to which oil revenues contribute to reducing financial crises in some sample countries (Iraq) by analyzing and evaluating strategies for managing oil revenues in the presence of financial crises. The research also aims to understand how financial crises affect oil economies and how these countries (Iraq) respond by adopting various financial and economic policies.

Keywords: Oil revenues, Financial crises

المستخلص

يعتبر هذا البحث محاولة لفهم دور الاحتياطيات النفطية في معالجة أغلب الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد أي بلد , وتأتي أهمية البحث من الدور الحيوي الذي تلعبه العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية. فهي تقدم رؤىً عميقة حول كيفية إدارة هذه العوائد في ظل وجود أزمات مالية، مما يسهل فهم التحديات التي تواجهها الدول المنتجة للنفط. من خلال دراسة تجربة المملكة العربية السعودية ودولة ماليزيا، يمكن استنباط دروس قيمة حول الخطط والاستراتيجيات اللازمة لإدارة هذه العوائد، مما يعزز الفهم حول كيفية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما يسلط البحث الضوء على الوضع الاقتصادي للعراق وأهمية دور العوائد النفطية، مما يساعد في فهم التحديات الخاصة التي تواجهها البلاد في إدارة عوائدها النفطية. إذ يهدف إلى دراسة مدى مساهمة العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية في بعض دول العينة(العراق) من خلال تحليل وتقييم استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في ظل وجود الأزمات المالية. كما يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير الأزمات المالية على الاقتصادات النفطية وكيف تستجيب هذه الدول(العراق) من خلال تبني سياسات مالية واقتصادية متنوعة.

الكلمات الرئيسية: العوائد النفطية , الأزمات المالية .

المقدمة

تلعب العوائد النفطية دورًا حيويًا في اقتصادات الدول المنتجة والمصدّرة للنفط، حيث تشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية وتُعتبر من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. و تعتمد العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد على تصدير النفط، على هذه العوائد في تمويل المشاريع التنموية، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بالإضافة إلى دعم ميزانياتها العامة بالرغم من الأهمية الكبيرة للعوائد النفطية في إدارة الأزمات، إلّا أنّ الاعتماد المفرط على هذه العوائد قد يؤدي إلى مشاكل هيكلية على المدى الطويل، مثل تراجع التنوع الاقتصادي وزيادة التعرض لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. لذلك، فإنّ استغلال العوائد النفطية بشكل متوازن ومستدام يعدّ أمرًا ضروريًا لضمان استقرار الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات .

مشكلة البحث: يعالج البحث المشكلة الآتية :على الرغم من الأهمية الكبيرة للعوائد النفطية في دعم اقتصادات الدول المصدّرة للنفط، إلّا أنّ الاعتماد المفرط على هذه العوائد يطرح تحديات متعددة فيما يتعلق بإدارة الأزمات المالية والتقلبات الاقتصادية. يُلاحظ أنّ الكثير من الدول النفطية تواجه صعوبات في تحقيق استدامة مالية بعيدة المدى نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية. فكيف يمكن لهذه الدول استغلال العوائد النفطية بشكل فعّال في إدارة الأزمات المالية مع تقليل المخاطر المرتبطة بالتذبذب في أسعار النفط، وتعزيز التنوع الاقتصادي لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها : يمكن للعوائد النفطية أن تلعب دورًا إيجابيًا في إدارة الأزمات المالية للدول المصدرة للنفط، ولكن هذا الدور يظل محدودًا في غياب سياسات مالية فعّالة تضمن الاستدامة الاقتصادية وتخفف من الاعتماد المفرط على النفط.كما أنّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل يتطلب تنويع مصادر الدخل وتنفيذ استراتيجيات لإدارة الفوائض النفطية، مثل صناديق الثروة السيادية، وتطوير قطاعات اقتصادية غير نفطية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل وتقييم استراتيجيات إدارة العوائد النفطية في ظل وجود أزمات مالية , إذ يسعى إلى معرفة كيفية تأثير الأزمات المالية على الاقتصادالعراقي، وكيفية استجابة العراق لهذه الأزمات عن طريق تبنّي سياسات مالية واقتصادية متنوعة .

حدود البحث : يقتصر البحث على دراسة دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات في العراق . أمّا الحدود الزمانية فقد امتدت من الفترة1995 الى 2022.

منهجيــة البحــث : تمّ الاعتماد على المنهج الاستقرائي باعتماد الأسلوب الوصفي فيما يتعلق بتحليل ودراسة البيانات المتعلقة بموضوع البحث وخاصة بما يتعلق بالتطورات الحاصلة في العوائد النفطية وأيضا وصف الاقتصاد العراقي .

المحور الاول

اولاً: مفهوم العوائد النفطية : The concept of oil revenues: هنالك العديد من المفاهيم الخاصة بالعوائد النفطية وقد تنوعت آراء الباحثين بشأن هذا المفهوم فقد عُرفت بأنّها تلك الإيرادات التي تحصل عليها البلدان المنتجة للنفط الخام والمصدّرة للعالم مقابل مبالغ مالية باعتبارها جزء من القيمة الحقيقة للمورد الطبيعي . (الكواري، 1980) كما يعتبر النفط الخام سلعة أساسية في عمليه بناء القواعد الصناعية وخاصة صناعه التكرير والبتروكيماويات بالإضافة إلى ذلك يعدّ النفط مصدرآ للطاقة يتم الاعتماد عليه إذ أنّ أغلب دول العالم تعتبر العوائد النفطية مردود نقدي تحصل عليه مقابل قيام تلك الدول بتصدير النفط الخام. (الغرباوي، 2021)

ثانياً- أهمية العوائد النفطية : تُشكّل العوائد النفطية مصدرا مهما للدول الريعية لأنّها تمثل عصب

التنمية الاقتصادية في تلك البلدان لاعتمادها عليها في توفير عملات أجنبية ويعد النفط مصدرا مهما وعنصرا أساسيا في بناء قاعدة صناعية وخاصة صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير لذلك فقد حاولت الكثير من الدول الاستفادة من تلك العوائد للوصول إلى قطاع صناعي قادر على تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويضاف إلى ذلك فقد تمّ الاعتماد عليه كونه مصدرا لإمدادات الطاقة . (طالب، 2010)

الاثار الايجابية للعوائد النفطية Positive effects of oil revenues: تمتلك العوائد النفطية اثارا إيجابية مهمة توثر على اقتصاديات دول العالم والتي يمكن تلخيص البعض منها:

1- ينجم عن الارتفاع في العوائد النفطية تحقيق معدلات عالية من الرفاهية الاقتصادية وتحسن المستوى المعيشي للأفراد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي العام لتشمل جميع الفئات الاجتماعية من الأفراد وبذلك تزداد الخدمات المقدمة من الحكومة مثل الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والأمن والضمان الاجتماعي. (حافظ، 2000)

2الارتفاع في العوائد النفطية يؤدي إلى حدوث طفرة كبيرة في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط وخاصة التطور الضخم في المشاريع الهيكلية التي توسعت بشكل كبير وملحوظ جراء زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وهذا مايحقق الاستثمار الداخلي في جميع المجالات الاقتصادية لارتباطه بعلاقة طردية بالنشاط الاقتصادي إذ كلما زادت قيمة العوائد النفطية زاد النشاط الاقتصادي مما يفتح المجال أمام الأفراد وتوفير فرص العمل المناسبة لهم وتقليل نسبة البطالة والفقر التي تعاني منها الدول وخاصة الدول العربية (سلمان، 2010)

3-استمرار زيادة قيمة العوائد النفطية يتيح إمكانية استثمارها في الخارج بعد تلبية الاحتياجات المحلية والتخلص من أعباء الديون الخارجية والداخلية. كما يمكن الاستفادة منها في مشاريع أخرى، مثل الزراعة، خاصة في الدول التي يتميز قطاعها الزراعي بالكفاءة والجودة العالية للموارد، لكنّها تعاني من نقص كبير في مصادر التمويل (جبر، 2003)

الآثار السلبية للعوائد النفطية :(Negative effects of oil revenues : مع الاعتماد الكلي على مورد النفط في البلدان الريعية الذي تتسم أسعاره بالتقلبات إذ اعتبرت من أهم المشاكل الاقتصادية والتحديات التي تواجه تلك الدول لأنّها تؤدي إلى أثار سلبية يمكن ايجازها بالاتي:-

1-اذا كانت العوائد النفطية تمثل المصدر الرئيسي للدخل العام للدولة فهذا يعني أنّ الاقتصاد يتسم بعدم الاستقرار لأنّ العوائد النفطية غير مستقرة وتتميز بكونها متقلبة وذلك لأنّها تتأثر بأسعار النفط فتكون هي أيضاً متقلبة ومتذبذبة بسبب عوامل اقتصادية مناخية واقتصادية وسياسية ويحدث هذا الوضع نتيجة زيادة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي حيث تواجه الدول المنتجة للنفط مخاطرا كبيرة جدا وهي تحول الدول الصناعية الكبرى للبحث عن بدائل للنفط الخام والبحث عن مصادر طاقة جديدة . (المزروك، 2008)

2-إنّ هيمنة العوائد النفطية وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني للدول قد سبب إلغاء دور الضرائب التي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة لأنّ فرض الضرائب يعد مؤشراً اقتصادياً متقدماً إذ أنّ غياب الضريبة معناه غياب دور الأفراد في المجتمع والمشاركة في الخطط والبرامج التي تنطوي عليه عمل الحكومات.

3- إنّ العوائد النفطية تشكّل مصدرا قلقا للاقتصادات في الدول المنتجة للنفط عند غياب سياسات اقتصادية فعّالة. لذا إنّ بعض السياسات الحكومية قد تعرقل توجيه هذه العوائد نحو مجالات اقتصادية وقنوات مهمة، مما يمنع تحقيق تغيرات هيكلية وحل المشكلات الاقتصادية. لذا، يجب استخدام العوائد النفطية كقوة دافعة للاقتصاد الوطني، من خلال توفير الموارد اللازمة للاستثمارات، مما يدفع الاقتصاد نحو النمو. ومع غياب الخطط التنموية وسوء استغلال الثروات النفطية، قد يؤدي ذلك إلى فشل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي.

العوامل المؤثرة في العوائد النفطية (Factors affecting oil revenues): هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم العوائد النفطية يمكن توضيحها من خلال ما ياتي:-

1- **تقلبات أسعار النفط الخام :** من صفات السوق النفطية العالمية أنّها تتسم بأداء غير متوقع نتيجةً لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى صعوبات كبيرة في تخطيط الموازنات والحفاظ على تقديم الخدمات العامة. لذا يتجلى تأثير هذه التقلبات بشكل خاص في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية لتمويل الإنفاق العام. كما تعتمد تلك البلدان على استقرار أسعار النفط لضمان التوازن المالي، وتحقيق استدامة اقتصادية. فأنّ تقلّب الأسعار يفرض تحديات على السياسات المالية، ويتطلب استراتيجيات مرنة للتعامل مع هذه التغيرات المفاجئة.

2- **الاحتياطي النفطي :** Oil Reserve. يُعرف الاحتياطي النفطي بأنّه كمية النفط الموجودة في باطن الأرض والتي يتم اكتشافها من خلال عمليات البحث والتنقيب. ويتم تقدير هذا الاحتياطي بناءً على البيانات العلمية المتاحة، مع الأخذ في عين الاعتبار القدرة على استخراج هذه الثروة باستخدام المعدات ووسائل الإنتاج المتاحة وفقًا لمعايير علمية واقتصادية. ويُقاس الاحتياطي بوحدات كمية، ما يتيح إمكانية تحديد حجم النفط القابل للاستخراج والاستفادة منه في المستقبل.(Owen, 2010)

3- **التضخم المالي :**Financial inflation يعد التضخم المالي أحد العوامل التي توثر بشكل كبير على العوائد النفطية ونقصد بالتضخم الارتفاعات المستمره في الأسعار أو هو حركه صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار نتيجة زياده فائض الطلب عن قدره العرض . (جابر، 2011) إذ أنّ النفط شأنه شأن السلع الأخرى ترتفع أسعارة مثل أسعار السلع الأخرى ويؤدي ذلك إلى تقليل القيمة الحقيقة للعوائد النفطية وتقليل القدرة على إمكانية الدول للاستفادة من تلك العوائد كما أنّ ارتفاع نسبة التضخم في بعض البلدان النفطية تؤدي إلى عرقلة نمو المشاريع التنموية ذات الأمد الطويل وبالتالي تعاني الدول من التأخير في تنفيذ المشاريع التنموية وعدم اكتمال إنجازها بصورة صحيحة وإنّ الموازنات في تلك الدول تعاني من حالة العجز الذي تتعرض له بسب التضخم واعتمادها على العوائد النفطية التي تتسم بالتقلبات بسبب تفاوت أسعار النفط وتقلباته المستمرة . (Nasir, 2020)

4-**الاستقرار السياسي:** Political stability لم تعد العوامل الاقتصادية وحدها من تؤثر على حجم العوائد النفطية وعمليات إنتاج النفط الخام بل إنّ الاستقرار السياسي له دورا واضحا لا يقل أهميةً عن العوامل الاقتصادية في التأثير في حجم العوائد النفطية وكمية إنتاج النفط الخام وبما أنّ الإنتاج يتركز في دول الخليج العربي وهذه الدول تشهد توترات كبيره من الناحية السياسية لأنّها تعد منطقة أطماع من قبل البلدان الأجنبية إذ كانت عرضةً للتدخلات الأجنبية لما تحتويه من ثروات نفطية واحتياط نفطي ضخم فالبلد كلما كان مستقرا سياسيا كلما انعكس إيجابيا على تزايد عملياته الإنتاجية وذلك يؤدي إلى زيادة حجم العوائد النفطية . (الزبيدي، 2019)

5-**محدودية القدرة الإنتاجية :** limited production capacity توجد علاقة وثيقة بين حجم العوائد النفطية وقدرة إنتاج النفط وتنعكس الارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط سلبا وإيجابيا على حجم العوائد النفطية كما إنّ الانخفاض المستمر في أسعار النفط العالمية في فتره الثمانينات والتسعينيات قد سبب في الإحجام عن الاستثمار في النفط أو صناعة النفط (مهودر، 2010)

6-**الفساد المالي والاداري :**Financial and administrative corruption ويُعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النفطية في الوقت الحالي والذي استفحل مع ازدياد حجم العوائد النفطية لتلك الدول. إذ لا يمكن أن يكون هناك تطورا اقتصاديا و تقدّم في عملية التنمية مادام هناك فسادا مستشريا في القطاعات الاقتصادية .إذ أنّ وجود بيئة خصبه للفساد يعني وجود تبذير للأموال والثروة النفطية ويظهر الفساد بالتزامن مع وجود أزمه وتكون الدول في موقف ضعف وغير قادرة على القضاء على الفاسدين وبالتالي يكون الفساد صفة ملازمة للدولة والمجتمع (الياسري، 2010)

المحور الثاني

دور العوائد النفطية في الحد من الأزمات المالية العالمية في الاقتصاد العراقي

يمتلك العراق قاعدة غنية ومتنوعة من الموارد فهو يتمتع بمكانة كبيرة بين دول العالم إذ أنّه يمثّل ثاني أكبر احتياطي للنفط الخام على مستوى الدول العربية بعد السعودية ويمتلك قوة عاملة وطنية تشمل خمسة ملايين شخص على مستوى البلاد إلى جانب النفط، يتميز الاقتصاد العراقي بقطاع زراعي كان في السابق قوياً لكنّه تراجع بسبب الإهمال والصراعات. كما يعتبر القطاع الصناعي محدودا ويعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات. كما وتواجه البلاد تحديات كبيرة في مجالات البطالة، الفقر والفساد، ما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. لذا يجب معرفة كل ما يتعلق بالقطاع النفطي وتحليل جميع المؤشرات المرتبطة به، مثل حجم الإنتاج النفطي ومدى تأثير هذا القطاع بالإضافة إلى حجم الاحتياطي النفطي والطاقة التصديرية. ويمكن تناول مؤشرات العوائد النفطية كالاتي ...

1ـ الاحتياطيات والكميات المنتجة من النفط في العراق : يهيمن القطاع النفطي على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد الوطني العراقي، ما يجعله اقتصادًا ريعيًا. و تُعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة. و يُعتبر العراق أحد أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، حيث يحتل المرتبة الثانية عربيًا بعد السعودية، والخامسة عالميًا. ويشكل قطاع النفط نسبة كبيرة من الدخل القومي العراقي.

جدول (1): الاحتياطيات والكمية المنتجة من النفط في العراق خلال الفترة (1995 - 2022)

السنة	أحتياطيات النفط (مليار برميل)		إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم)		صادرات النفط الخام	
		معدل التغير %		معدل التغير %	قيمة (مليار)	
1995	100	-	1.062	-	370	
1996	112	12.00	1.148	8.10	680	
1997	112.5	0.45	1.498	30.49	4590	
1998	112.5	0.00	2.169	44.79	6790	
1999	112.5	0.00	2.541	17.15	13410	
2000	115	2.22	2.601	2.36	18150	
2001	115	0.00	2.586	(0.58)	12676	
2002	115	0.00	2.227	(13.88)	13251	
2003	115	0.00	1.536	(31.30)	8627	
2004	115	0.00	1.995	29.88	17751	
2005	115	0.00	1.853	(7.12)	24058	
2006	115	0.00	1.995	5.50	3224	
2007	115	0.00	2.035	4.09	33712	
2008	115	0.00	2.281	12.09	63000	
2009	115	0.00	2.336	2.41	4389	
2010	143.10	24.43	2.358	0.94	5424	
2011	141.35	(1.22)	2.653	12.51	8376	
2012	141.30	(0.04)	2.942	10.89	9268	
2013	144.2	2.05	2.980	1.29	9041	
2014	143	(0.83)	3.235	8.56	8174	
2015	142.5	(0.35)	3.746	15.80	4969	
2016	148.7	4.35	4.167	11.24	5802	
2017	147.22	(1.01)	4.228	1.46	4651	
2018	145.01	(1.49)	4.453	5.32	7292	
2019	146.32	0.09	4.576	2.76	7852	
2020	148.40	1.42	3.997	(12.63)	4157	
2021	144.00	(2.96)	3.971	(0.65)	7565	
2022	144.00	0.0	4.453	14.17	9584	

المصدر: الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة.

معدل التغير السنوي اينما وجد في البحثتم احتسابة وفق الصيغة الاتية :

$$CR = (YT-Y0)/Y0 \times 100$$

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، سنوات متعددة

شكل بياني (1)

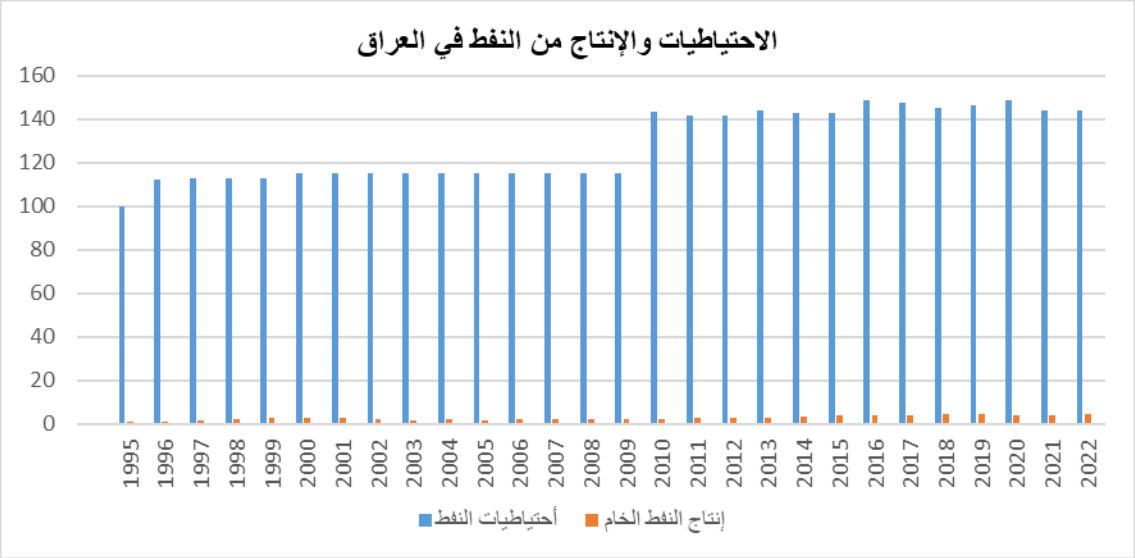

المصدر : من اعداد الباحث أعتمادا على جدول (1)

عند ملاحظة الجدول (1) والشكل (1)، نجد أنّ الاحتياطي النفطي يشهد حالة من التزايد الطفيف إذ أنّه لم يزداد بفارق كبير. فقد تزايد الاحتياطي النفطي من(100)مليار برميل في عام 1995 إلى(112)مليار برميل في عام 1996 بمعدل تغير سنوي قدره(12.0). ويعود السبب في زيادة الاحتياطيات النفطية إلى الاكتشافات الجديدة والتطور التكنولوجي. واستمر الاحتياطي النفطي بالنمو حيث بلغ في عام 2000(115) مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره(2.22)وظل الإنتاج النفطي في العراق بمعدل ثابت نتيجة للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والتي من بينها قرار عدم السماح للعراق بتصدير النفط، مما أدى إلى اقتصار النفط على الاستهلاك المحلي فقط. و في عام 1995، بلغ الإنتاج النفطي(1.062) مليون برميل نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق. أمّا فيما يخص الطاقة التصديرية، فإنّه يُلاحظ من الجدول أنّ عمليات التصدير قد شهدت تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة المدروسة. انخفضت العمليات التصديرية في عام 1995 بسبب قرار مجلس الأمن الوطني بفرض عقوبات على اقتصاد العراق، حيث بلغت قيمة الصادرات (370)مليون دولار . ولكن بعد عام 1996، وبعد رفع العقوبات جزئياً عن العراق وتنفيذ قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوطني (الغذاء مقابل النفط)، عاد نفط العراق إلى الأسواق العالمية تحت مراقبة الأمم المتحدة، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية (680)مليون دولار ، و نلاحظ أيضًا أنّه لم تحدث أية زيادة في الاحتياطي النفطي من 2001 إلى 2009، حيث بقي مستقراً عند مستوى 115 مليار برميل. ولكنّ الوضع تغير بعد عام 2010، حيث ارتفع الاحتياطي النفطي إلى 143.10 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره 24.43%. يعود ذلك إلى الاستكشافات التي قامت بها وزارة النفط والمسح الذي أجرته للعديد من الحقول، بالإضافة إلى التوسع في عمليات البحث والتطوير عن طريق التعاقد مع مجموعة من الشركات التي تضمن عقود الاستثمار وجولات التراخيص، وكذلك بسبب الاستقرار الذي شهدته البلاد في تلك الفترة. نلاحظ أنّ إنتاج النفط شهد حالة من عدم الاستقرار قبل عام 2003، وذلك يعود إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق خلال تلك الفترة، خاصة بعد العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليه، والتي حجمت من قدرته الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تعرَّضت الحقول النفطية للإهمال والدمار نتيجة الحروب مثل الحرب العراقية-الإيرانية وحرب الخليج، مما أثَّر بصورة مباشرة على الحقول النفطية التي أصبحت متهالكة عبر الزمن. وفي عام 2003، انخفض الإنتاج إلى أدنى مستوى له حيث بلغ (1.536) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره(31.30-)، وذلك بسبب الظروف التي تعرض لها

العراق خلال الغزو الأمريكي وسقوط النظام السابق وتدمير المؤسسات الاقتصادية، مما أثّر بشكل مباشر وكبير على القطاع النفطي. واستمر الانخفاض في عام 2004 حيث بلغ الإنتاج(1.995) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره(29.8). وفي عام 2005، بلغ الإنتاج (1.853)مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره (7.12)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الآثار التي خلّفها الاحتلال الأمريكي، إذ خرج العراق من هذه الأزمة باقتصاد متهالك وبنية تحتية مدمرة نتيجة الحرب. بعد عام 2003، تم استئناف تصدير النفط الخام بفضل تحرير العراق من الاحتلال الأمريكي وبدء مرحلة جديدة . ففي عام 2004، بلغت قيمة الصادرات (177.51)مليون دولارا وانخفضت قيمة الصادرات في عام 2006بسبب العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار والانفجارات التي تعرضت لها الحقول النفطية وأنابيب النفط التصديرية. وبلغت (32.24)مليون دولار ،في عام 2007، عاد حجم الإنتاج إلى الارتفاع ليبلغ (2.035) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره (4.09)، نتيجة انخفاض الهجمات الإرهابية على حقول وأنابيب النفط وعودة مؤسسات القطاع النفطي إلى العمل. واستمر الإنتاج في الارتفاع ليصل إلى (2.281) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره (12.09) بالمئة في عام 2008، وذلك بسبب دخول الشركات النفطية العالمية كمستثمرين افتتاح وتشغيل بعض الحقول النفطية. فيما قد ارتفعت قيمة الصادرات في عام 2008نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي وزيادة الطلب العالمي على النفط العراقي في الأسواق العالمية. حيث بلغ (630.00)مليون دولار (الرضا، 2011)بعد ذلك، انخفض الاحتياطي النفطي ليصل إلى 141 مليار برميل في عام 2011 بمعدل تغير سنوي قدره (-1.22) نتيجة تزايد الطلب العالمي على النفط وزيادة العمليات الإنتاجية. وفي عام 2013، تزايدت الاحتياطيات النفطية العراقية وبلغت (143) مليار برميل، ثم انخفض الاحتياطي النفطي حتى وصل إلى 142 مليار برميل في عام 2015 بمعدل تغير سنوي قدره -0.35%. ولقد أُجريت العديد من جولات التراخيص والمفاوضات من أجل تطوير واكتشاف الحقول العديدة في العراق، مما أدى إلى حدوث انتعاش اقتصادي من خلال رفع نسبة الإنتاج وزيادة عمليات الصادرات. كما أعدّت الحكومة العراقية العديد من الخطط الاستراتيجية لزيادة الإنتاج النفطي الخام، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات في قطاع النفط. استمرت قيمة الصادرات بالارتفاع حيث بلغت في عام 2012 (926.80) ثم عاودت الصادرات الانخفاض في عام 2014نتيجة عدم الاستقرار الأمني ودخول عصابات داعش، حيث بلغت (817.40) مليون دولار (يضاف مصدر للأرقام)، وقد شهدت الاحتياطيات النفطية زيادة كبيرة في عام 2016 حيث بلغت (148.7)مليار برميل بمعدل تغير سنوي بلغ (4.39). تعود هذه الزيادة إلى توقف عمليات البحث والتنقيب بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي عانى منها العراق خلال تلك الفترة، وخاصة دخول عصابات داعش وسيطرتها على بعض الحقول النفطية. بعد ذلك، تراجعت احتياطيات النفط وبلغت(145) مليار برميل في عام 2018 بمعدل تغير سنوي بلغ (-1.49)، ويعود السبب في ذلك إلى تحرير العراق من عصابات داعش وتحسّن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وسيطرة الحكومة العراقية على الحقول النفطية. (يضاف مصدر للأرقام)، و في عام 2014، ارتفع إنتاج النفط الخام ليبلغ (3.235) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره (8.56). واستمر الإنتاج في الارتفاع حتى عام 2017، حيث بلغ (4.228)مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره (1.46) بفضل تطور قطاع النفط واستخدام طرقا حديثة ومتطورة في عمليات الإنتاج والتوسع في عمليات الاستثمار مع الشركات النفطية الأجنبية، بالإضافة إلى تحسين عمليات البحث والتنقيب. وفي عام 2020، تزايد الاحتياطي النفطي بشكل كبير بسبب أزمة جائحة كورونا وتوقف الحياة الاقتصادية، حيث بلغ الاحتياطي النفطي إلى 148 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره 1.42%. لكنّه انخفض مرة أخرى بعد عودة الحياة الطبيعية ورفع الحظر عن التجارة والإنتاج، حيث بلغ في عام 2021 144 مليار برميل بمعدل تغير سنوي قدره -2.96%.وقد تراجع إنتاج النفط في عام 2020 ليبلغ (3.997) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدرة (12.63-)، وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، وعدم استقرار أسعار النفط، والتراجع في الطلب العالمي نتيجة اتباع اتفاقية أوبك. إلّا أنّ الإنتاج قد عاود الارتفاع في عام 2021 ليبلغ (4.039) مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدرة (0.65-)ومن ثم

انخفضت الصادرات النفطية في عامي 2020 و2021 بسبب آثار جائحة كورونا، حيث بلغت في عام 2020 3.428 مليون برميل وفي عام 2021، بلغت الصادرات 3.440 مليون برميل بمعدل تغير سنوي قدره 0.35%.(يضاف مصدر للارقام)

ومن الجدير بالذكر أنّ العراق، يعتبر واحدا من الدول التي تمتلك كميات احتياطي نفط عالية تحقق زيادة في العوائد النفطية، مما يسهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات المالية للدولة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية.

2ـ العوائـد النفطيـة والعوائـد العامـة في العـراق : وتُعتبر جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتشمل جميع الأموال التي تحصل عليها الدولة أو أي جهة رسمية أو غير رسمية من بيع أو تأجير الموارد الطبيعية أو غير الطبيعية. وقد تكون هذه العوائد نقدية أو عينية، ولكنّها غالباً ما تكون في شكل نقدي. وتُستخدم هذه العوائد بشكل رئيسي لتمويل ميزانية الدولة وتغطية النفقات المختلفة، وتختلف مصادر وأحجام العوائد من دولة لأخرى بناءً على مواردها الطبيعية وبنيتها الاقتصادية. وسوف نتناول مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة ونسبتها للناتج الإجمالي وأيضاً نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال الجدول التالي(2).

جدول(2): إجمالي العوائد النفطية والعوائد العامة والمنح في العراق خلال الفترة (1995 - 2022 القيمة (مليار)

السنة	العوائد النفطية			العوائد العامة والمنح	
	قيمة	النسبة لإجمالي الإيرادات العامة٪	النسبة للناتج المحلي الإجمالي ٪	قيمة	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪
1995	1.215	86.0	9.43	1.415	10.98
1996	2.435	75.0	23.35	3.230	30.97
1997	1.358	49.0	6.54	2.790	13.44
1998	1.043	32.0	5.06	3.212	15.58
1999	1.189	33.0	3.22	3.646	9.89
2000	2.373	40.0	4.91	5.870	12.14
2001	3.007	45.0	8.31	6.683	18.47
2002	5.212	0.52	15.83	10.072	30.59
2003	8.123	98.0	37.06	8.256	37.66
2004	19.598	89.0	53.50	21.989	60.03
2005	24.058	89.1	48.05	27.002	53.93
2006	32.242	99.0	49.49	32.709	50.21
2007	33.712	82.0	37.95	41.112	46.28
2008	65.615	99.0	49.86	66.544	50.56
2009	44.061	93.7	39.46	47.053	42.14
2010	56.958	95.9	41.12	59.675	43.08
2011	91.678	98.6	49.36	92.996	50.07
2012	100.604	97.9	46.15	102.759	47.14
2013	95.248	97.6	40.59	97.633	41.61
2014	88.112	97.5	38.57	90.337	39.55
2015	45.206	97.5	27.11	46.353	27.79
2016	30.250	68.7	18.14	46.395	27.82
2017	50.583	86.1	27.02	65.501	34.99
2018	65.278	84.2	28.71	90.161	39.65
2019	83.939	92.2	35.93	91.005	38.95
2020	45.672	86.2	25.25	53.012	29.30
2021	65.704	87.3	31.33	75.229	35.88
2022	105.947	95.0	36.96	111.515	38.90

المصدر:-معدل التغير السنوي اينما وجد في ألبحثتم احتسابة وفق الصيغة الاتية :

$$CR = (YT-Y0)/Y0 \times 100$$

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، سنوات متعددة.

الشكل البياني (2)

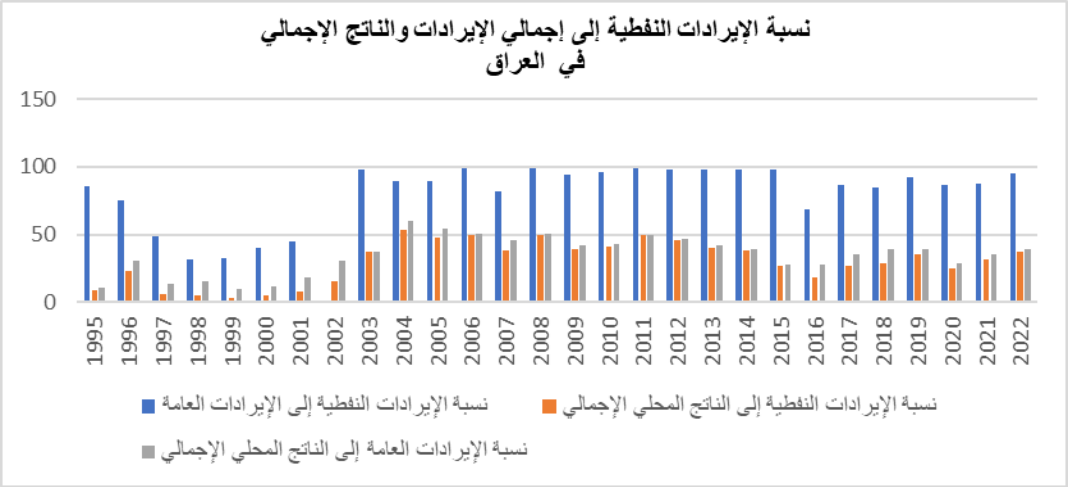

المصدر : اعداد الباحث اعتماداعلى الجدول (2)

نلاحظ من الجدول (2) أنّ العوائد النفطية تنقسم على مرحلتين:

1-مرحلة ما قبل عام 2003: والتي شهدت عوائد محدودة بسبب قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الوطني التي فرضت حظرًا على النفط العراقي في عام 1995، ومن ثم قرار "النفط مقابل الغذاء" في عام 1996. وقد تميزت هذه الفترة بعوائد ضئيلة لم يكن لها تأثيرا واسعا على الموازنة العامة للدولة. ويلاحظ أنّه في عام 1995 بلغت العوائد النفطية(1.215)مليار دولار و ارتفعت في عام 1996 لتصل إلى (2.435)مليار دولار ، ثم انخفضت في عام 1998 لتصل إلى (1.034)مليار دولار ومع ذلك ارتفعت مرة أخرى في عام 1999 لتصل إلى (1.189)مليار دولار واستمرت بالارتفاع حتى عام 2000 حيث بلغت (2.373)مليار دولار. يعود هذا الارتفاع المستمر إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي في تلك الفترة.

2-مرحلة ما بعد عام 2003: في عام 2003، تم تعليق تصدير النفط في الأشهر الأولى من العام لكنه استُؤنف في النصف الثاني منه. حيث شهدت العوائد النفطية ارتفاعًا ملحوظًا في ظل انخفاض العوائد غير النفطية، مما أدى إلى الاعتماد الكبير على العوائد النفطية لتمويل الموازنة العامة، حيث أصبحت تشكّل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة. ويعود هذا إلى التخلص من الحصار الاقتصادي وآثاره، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه. كل هذه العوامل أسهمت في استمرار اعتماد العراق على موارد النفط باعتباره مصدرا رئيسا لتزويد البلاد بالموارد المالية والعملات الأجنبية. و في عام 2003، بلغت العوائد النفطية (8.123) مليار دولار. وفي عام 2004 بلغت (19.598) مليار دولار ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام وانتعاش أسواق النفط العالمية. وقد استمر التزايد في العوائد النفطية حتى عام 2008، حيث بلغت (65.615)مليار دولار ، بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. لكن في عام 2009، تعرضت العوائد النفطية لتراجع شديد بسبب الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها، حيث انتقلت هذه الآثار من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، مما أدى إلى انخفاض العوائد لتصل إلى (44.061)مليار دولار. بعد ذلك عادت العوائد للارتفاع مجددًا، حيث بلغت (91.678)مليار دولار في عام 2011، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2012 لتصل إلى (100.604)مليار دولار . هذا الارتفاع ساهم في زيادة إيرادات الدولة، وجاء نتيجةً لجولات تراخيص النفط التي أجرتها الحكومة العراقية. وفي عام 2014 تراجعت العوائد النفطية لتصل إلى (88.112) مليار دولار، بسبب الهجمات الإرهابية من قبل عصابات داعش والسيطرة على بعض حقول النفط وتوقفت عمليات الإنتاج والتصدير .وفي عام 2016، انهارت العوائد النفطية لتصل إلى (30.250)مليار دولار. بحلول عام 2017، بدأت العوائد النفطية تسترد عافيتها، حيث بلغت (50.583) مليار دولار واستمرت بالارتفاع حتى حققت في عام 2018 عوائد تصل إلى (65.278) مليار دولار. في عام 2020 انخفضت العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا وفرض الحظر التجاري

حيث بلغت (45.672) مليار دولار بمعدل تغيير سنوي سلبي. ومع ذلك، عادت العوائد للارتفاع مرة أخرى في عام 2021 بعد التخلص من آثار كورونا وزيادة الطلب على النفط، حيث حققت (65.704) مليار دولار. وفي عام 2022 حقق العراق أعلى العوائد النفطية لتكون الأعلى منذ سنوات وهذا يعود الى ارتفاع اسعار النفط وتاثرا بازمة الحرب الروسية – الاوكرانية حيث بلغت (105.947) مليار دولار. وعليه يمكن القول بأنّ الإيرادات النفطية تعتبر العمود الفقري للإيرادات العامة في العراق، حيث تتزايد الإيرادات العامة بارتفاع إيرادات النفط وتنخفض بانخفاضها. لذا فإنّ الموازنة العامة في العراق هي موازنة أحادية المورد، تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية. فعندما انخفضت الإيرادات النفطية، لم يكن للإيرادات الأخرى، وخاصة الضرائب، دورا كبيرا في تعويض النقص، وذلك بسبب انخفاض الوعاء الضريبي نتيجة لانخفاض دخول الأفراد في معظم القطاعات الاقتصادية. هذا الوضع دفع العراق إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لحل مشكلة العجز المالي، وكذلك لمواجهة مشكلة التضخم الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد لتوفير السيولة النقدية.

ـ الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة التجارة الخارجية في العراق :شهد حجم التجارة الخارجية تطورات كبيرة خلال النصف الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتعد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة إلى الدخل من المؤشرات المهمة لقياس دور التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي ودرجة انكشافه الاقتصادي. وكلما ارتفعت هذه النسبة، زاد تأثير الاتجاهات غير الملائمة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعكس النسبة المرتفعة مقدار انعكاس الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد القومي بسبب الظروف غير الملائمة في مجال التجارة الدولية. كما يعتبر العراق من الدول التي تمثل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الدخل القومي. (الكليدار، 2014)، وقد مرّ الاقتصاد العراقي بمراحل مختلفة من التغيرات السياسية والاقتصادية التي انعكست على جميع الأصعدة، بما في ذلك التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات. يوضح الجدول الاتي إجمالي الصادرات والواردات ومعدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من عام 1995 إلى 1999 .

جدول (3): الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة التجارة الخارجية في العراق خلال الفترة (1995 - 2022) القيمة (مليار)

السنة	صادرات سلع وخدمات		واردات سلع والخدمات		فجوة الموارد الخارجية
	قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %	
1995	963.00	-	201.00	-	762.0
1996	955.00	(0.8)	184.00	(8.46)	771.0
1997	13.26	(98.6)	8.79	(99.1)	447
1998	16.06	21.1	11.20	27.4	486
1999	28.63	78.3	22.38	99.8	625
2000	36.61	27.9	24.00	7.2	1261
2001	23.61	(35.5)	22.25	(7.3)	136
2002	23.24	(1.6)	16.20	(27.2)	704
2003	16.06	(30.9)	16.84	4.0	(0.78)
2004	20.61	28.3	23.43	39.1	(2.82)
2005	27.21	32.0	30.74	31.2	(3.53)
2006	33.25	22.2	25.16	(18.2)	809
2007	40.78	22.6	25.05	(0.4	15.73
2008	66.24	62.4	40.44	61.4	25.8
2009	43.99	(33.6)	43.87	8.5	0.12
2010	54.60	24.1	47.21	7.6	7.39
2011	82.51	51.1	51.55	9.2	30.9
2012	97.03	17.6	63.44	23.1	33.5
2013	93.07	-4.1	65.10	2.6	27.9
2014	88.95	-4.4	68.62	5.4	20.3
2015	57.56	-35.3	58.50	-14.7	(0.94)
2016	46.87	-18.6	44.15	-24.5	2.72
2017	63.50	35.5	48.42	9.7	15.0
2018	92.77	46.1	56.84	17.4	35.9
2019	88.90	-4.2	72.28	27.2	16.6
2020	50.20	-43.5	54.26	-24.9	(4.06)
2021	78.26	55.9	50.71	-6.5	27.5
2022	130.48	66.7	83.54	64.7	46.9

المصدر: الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة. ـمعدل التغير السنوي اينما وجد في ألبحثت م احتسابة وفق الصيغة الاتية :$CR = (YT-Y0)/Y0 \times 100$

، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة. البنك الدولي . النشرة السنوية، سنوات مختلفة

شكل بياني (3)

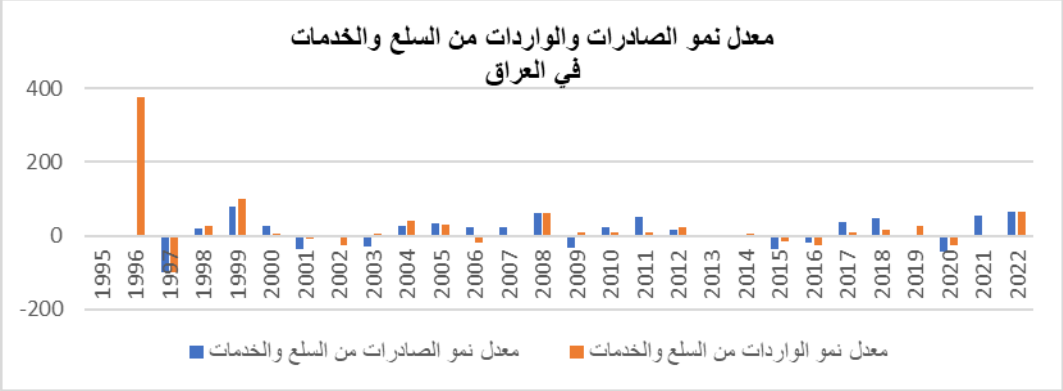

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3)

يوضح الجدول (3) والشكل (3) انخفاض قيمة الصادرات خلال هذه الفترة بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. في عام 1995، بلغت قيمة الصادرات (963.00) مليار دولار أمّا حجم الواردات قد بلغ (201.11)مليار دولار ، وشكلت نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 1999، ارتفعت قيمة تضاف الصادرات إلى (28.63)مليار دولار نتيجة توقيع مذكرة التفاهم الغذاء مقابل النفط . وبلغ معدل التغير (78.3)مليار دولار أمّا حجم الواردات قد بلغ (22.38) مليار دولار وبمعدل تغير قدرة (99.8)، في عام 2000، ارتفعت قيمة الصادرات مرة أخرى، مسجلة فرقًا ملحا أمّا حجم الواردات قد بلغ (24.00) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدرة(7.2) وفي عام 2003، شهدت الصادرات انخفاضًا أكبر بسبب احتلال العراق وسقوط النظام السابق. حيث بلغت (16.06) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدرة (-30.9), أمّا حجم الواردات قد بلغ (16.84)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدرة (4.0)، اما بعد ذلك لاحظنا ارتفاع معدل الصادرات في الفترة من 2004 إلى 2007، حيث بلغت قيمة الصادرات في عام 2004(20.61) مليار دولار بمعدل تغير سنوي قدره (28.3). أمّا حجم الواردات قد بلغ (23.43)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره (39.1)، وفي عام 2007 سجلت الصادرات قيمة (40.78)مليار دولار مع معدل تغير سنوي (22.6) نتيجة هيمنة القطاع النفطي وزيادة الطلب على النفط. أمّا حجم الواردات فقد بلغ (25.05)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(0.4-)، أمّا بين عامي 2008 و2012، شهدت الصادرات تذبذبًا بين الارتفاع والانخفاض، مسجلة في سنه 2008 قيمة الصادرات (66.24) مليار دولار ومعدل نمو سنوي(62.4). أمّا حجم الواردات قد بلغ (40.44)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(61.4), وعام 2012 سجلت الصادرات قيمة (97.03)مليار دولار و مع معدل تغير سنوي (17.6) أمّا حجم الواردات قد بلغ (63.44)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(23.1)، أمّا في الفترة من 2015 إلى 2018، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، مما أدى إلى تدمير الآبار النفطية وقطع الطرق، وبالتالي تعطيل عملية التصدير. ففي أمّا حجم الواردات قد بلغ (58.50)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(14.7-)وفي عام 2018 بعد تحسن الأوضاع في البلاد بشكل عام، ازدادت عمليات التطوير والطلب على المنتجات النفطية. حيث بلغت قيمة الصادرات (92.77) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي (46.1),أمّا حجم الواردات فقد بلغ (56.84) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(17.4) وفي عام 2019، شهدت الصادرات انخفاضًا بنسبة قليلة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتذبذب أسعار النفط، حيث سجّل ذلك العام قيمة (88.90)مليار دولار بمعدل نمو(4.2-), أمّا حجم الواردات فقد ارتفعت

بشكل كبير فقد بلغت (72.28)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره (27.2)، واستمرت الصادرات بالانخفاض ففي عام 2020 بلغت الصادرات (50.20)مليار دولار ,وبمعدل تغير سنوي قدره (43.5-) وذلك نتيجة الحضر بسب فايروس كورونا . أمّا حجم الواردات قد بلغ (54.26)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(6.5-)، وفي عام 2022 ارتفعت الصادرات بأعلى مستوى لها نتيجة زيادة الطلب على النفط الخام حيث بلغت (130.48) مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدره(66.7), أمّا حجم الواردات قد بلغ (83.45)مليار دولار وبمعدل تغير سنوي قدرة(64.7)، أمّا فجوة التجارة الخارجية كانت لصالح الصادرات حيث حققت الصادرات فائضا تجاريا لأكثر من 23سنه من أصل 28سنه حيث أنّ الواردات كانت أكثر من الصادرات في 5 سنوات فقط وهما سنة 2003 وبمعدل (0.78)وسنه 2004 وبمعدل (2.82)وسنة 2005وبمعدل (3.53)وسنة 2015وبمعدل (0.94)وسنة 2020وبمعدل (4.06)، وعليه يمكن القول بأنّ التجارة الخارجية في العراق كانت غالباً لصالح الصادرات، حيث حققت فائضاً تجارياً في معظم السنوات. ومع ذلك، في بعض السنوات مثل 2003، 2004، 2005، 2015، و2020، كانت الواردات أكبر من الصادرات مما أدى إلى عجز في تلك السنوات. بشأن ميزان المدفوعات، فإنّ العراق قد يواجه أحياناً عجزاً نتيجة اعتماد اقتصاده بشكل كبير على العوائد النفطية التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية. أمّا بالنسبة للسيولة الدولية، فإنّ العراق قد يواجه مشاكل في السيولة الدولية خاصة في الأوقات التي تشهد انخفاضاً حاداً في أسعار النفط أو أزمات اقتصادية عالمية تؤثر على قدرته على توفير النقد الأجنبي.

سابعاً- درجة الانفتاح التجاري والانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)مقياسا اقتصاديا يُستخدم لتقدير القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تُنتج داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون سنة واحدة. يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية لتقييم صحة الاقتصاد ونموه. كما يُعد أداة حيوية للحكومات والمحللين الاقتصاديين في تقييم الأداء الاقتصادي ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة.بعد استعراض أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي يعكس أداء النشاط الاقتصادي، يتضح أنه يعد من المؤشرات الهامة في المجال التنموي، حيث يعكس مدى تطور ونمو البلد. تساهم العوائد النفطية بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه المساهمة تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب الأوضاع الأمنية في العراق، بالإضافة إلى التقلبات في أسعار النفط والأزمات المالية.تحظى العوائد النفطية بأهمية نسبية كبيرة في الاقتصاد العراقي، حيث يعتبر القطاع النفطي القطاع الرائد والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية الجانب، حيث تكون مساهمات القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الصناعة والزراعة ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يحتاج العراق بشكل ملح إلى إنشاء بنية تحتية قوية وتبني سياسة التنويع الاقتصادي، وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص . يُبرز مؤشر الاكتشاف الاقتصادي أهمية كبيرة حيث يعكس مدى مساهمة التجارة الخارجية من حيث الاستيراد والتصدير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على أسواق الاستيراد. كلما كان المؤشر مرتفعاً، كان اعتماد الدولة على العالم الخارجي أكبر، مما يعرض اقتصادها للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها أكثر تأثراً بالتغيرات في الاقتصاد الدولي.ومن جهة أخرى تعكس درجة الانفتاح الاقتصادي مدى تفاعل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد الدولي ومدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية عليه. يعكس هذا أيضاً قدرته على رسم سياساته الاقتصادية المستقبلية والتنبؤ

بالتطورات الخارجية. من خلال الجدول، نلاحظ أن الاقتصاد العراقي مكشوف بشكل كبير على العالم الخارجي، حيث تصل درجة انكشافه إلى أكثر من 100 درجة. هذه الأرقام تدل على اعتماد العراق على الاقتصاد العالمي لتلبية معظم احتياجاته سواء من خلال التصدير أو الاستيراد. على الجانب الآخر، هناك دول أخرى مكشوفة أيضاً على الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الانكشاف يعكس اعتماد الاقتصاد العالمي على هذه الدول لتلبية احتياجاته، نظراً لامتلاكها قاعدة تكنولوجية وإنتاجية كبيرة. في المقابل، تعتمد العراق بشكل أساسي على قطاع النفط، في حين تبقى معظم القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة معطلة وغير منتجة.

جدول (4): مؤشر اهمية الصادرات والواردات ودرجة الانفتاح ودرجة الانكشاف للاقتصاد العراقي خلال الفترة (1995-2022) /القيمة (مليار)

السنة	صادرات سلع وخدمات (مليار)	واردات سلع وخدمات (مليار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار)	الصادرات / الناتج المحلي الاجمالي	الواردات / الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم %	درجة الانفتاح التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي
	1	2	3	4 - 3 / 1	5 - 3 / 2	6 - 2 / 1	7 - 5 / 4	8 - 3 / 2،1،
1995	963.00	201.00	12.89	0.00	0.00	4.790	0.00	90.30
1996	955.00	184.00	10.43	0.00	0.00	5.190	0.00	109.20
1997	13.26	8.79	20.76	63.87	42.30	150.9	1.15	1.06
1998	16.06	11.20	20.62	77.88	54.30	143.4	1.43	1.32
1999	28.63	22.38	36.88	77.60	60.70	127.9	1.28	1.38
2000	36.61	24.00	48.36	75.70	49.60	152.5	1.53	1.25
2001	23.61	22.25	36.18	65.30	61.50	106.1	1.06	1.27
2002	23.24	16.20	32.93	70.60	49.20	143.5	1.43	1.20
2003	16.06	16.84	21.92	77.40	76.80	95.4	1.01	1.50
2004	20.61	23.43	36.63	56.30	64.00	88.0	0.88	1.20
2005	27.21	30.74	50.07	54.30	61.40	88.5	0.88	1.16
2006	33.25	25.16	65.15	51.00	38.60	132.2	1.32	0.90
2007	40.78	25.05	88.84	45.90	28.20	162.8	1.63	0.74
2008	66.24	40.44	131.61	50.30	30.70	163.8	1.64	0.81
2009	43.99	43.87	111.66	39.40	32.30	100.3	1.22	0.79
2010	54.60	47.21	138.52	39.40	34.10	115.7	1.16	0.73
2011	82.51	51.55	185.75	44.40	27.80	160.1	1.60	0.72
2012	97.03	63.44	218.00	44.50	29.10	152.9	1.53	0.74
2013	93.07	65.10	234.64	39.37	27.70	143.0	1.42	0.67
2014	88.95	68.62	228.42	38.90	30.00	129.6	1.30	0.69
2015	57.56	58.50	166.77	34.50	35.10	98.4	0.98	0.70
2016	46.87	44.15	166.74	28.10	26.50	106.2	1.06	0.55
2017	63.50	48.42	187.22	33.90	25.90	131.1	1.31	0.60
2018	92.77	56.84	227.37	40.80	25.00	163.2	1.63	0.66
2019	88.90	72.28	233.64	38.10	30.90	123.0	1.23	0.69
2020	50.20	54.26	180.90	27.80	30.00	92.5	0.93	0.58
2021	78.26	50.71	209.69	37.30	24.20	154.3	1.54	0.62
2022	130.48	83.54	286.64	45.52	29.16	156.2	1.56	0.75

المصدر: الأرقام بين الأقواس تعني أن القيم سالبة. وان معدل التغير السنوي اينما وجد في البحثتم احتسابة وفق الصيغة الاتية :

$$CR = (YT-Y0)/Y0 \times 100$$

البنك الدولي . النشرة السنوية، سنوات مختلفة

شكل (4)

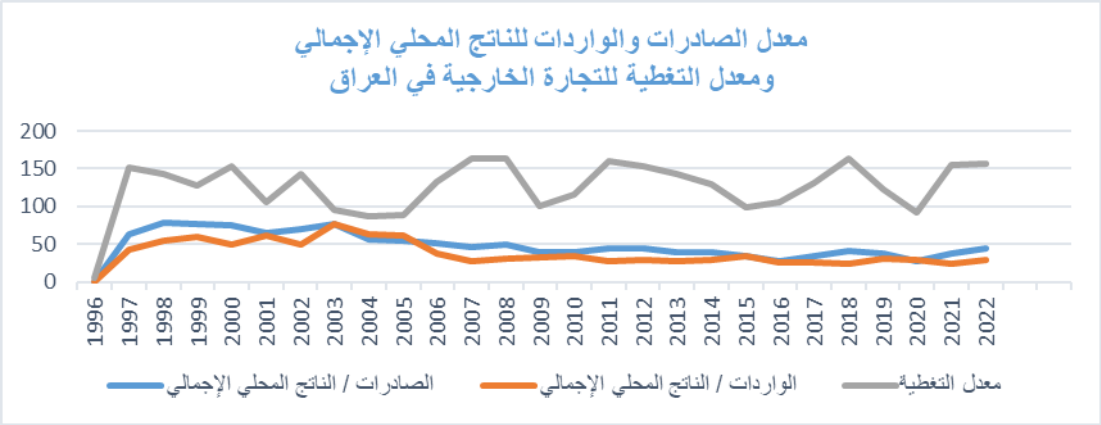

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على الجدول [16]

من خلال الجدول السابق والشكل(4) ، نلاحظ أنّ الناتج المحلي الإجمالي للعراق بما في ذلك النفط، شهد تذبذبات في الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة. يُعزى ذلك إلى الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية التي مر بها العراق نتيجة الحروب والأزمات المالية منذ عام 1995. في ذلك العام، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 12.89 مليار دولار، ولكنه انخفض في عام 1996 إلى نحو 10.34 مليار دولار بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق. في عام 2003، بلغ الناتج المحلي الإجمالي (21.92) نتيجة احتلال العراق وسقوط النظام السابق، مما أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للدولة .وفي عام 2008، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 131.61 مليار دولار نتيجة زيادة العوائد النفطية الناتجة عن تزايد عمليات إنتاج الخام. أما في عام 2009، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً ليصل إلى (111.66) مليار دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008 وانعكست سلباً على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل أساسي على العوائد المحققة من عمليات تصدير النفط الخام. بعد ذلك، بدأ الناتج المحلي الإجمالي في التزايد، حيث بلغ (218.00) مليار دولار في عام 2012. يعود هذا التزايد إلى زيادة مساهمة القطاع النفطي بشكل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو في قطاع الخدمات، الذي يشكل نسبة أعلى من نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2015، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 166.77 مليار دولار، نتيجة حرب داعش وسقوط بعض المدن تحت سيطرة المنظمات الإرهابية. بحلول عام 2019، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (233.64) مليار دولار بفضل زيادة صادرات النفط الخام. ومع ذلك، شهد عام 2020 تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لظهور وانتشارجائحة كورونا حول العالم التي قيدت من حركة التبادل التجاري حول العالم أما في عام 2022، فقد كانت هذه السنة من أعلى نسبة في السنوات خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 286.64 مليار دولار بسبب زيادة العوائد النفطية وارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية.أما بالنسبة لمساهمة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت تمثل(0.00)في عام 1995، وهي النسبة الأقل بسبب حظر التصدير إلى العالم. خلال سنوات الدراسة، ارتفعت النسبة وانخفضت بشكل متذبذب. كانت أقل نسبة في عام 1995 وعام 1996، حيث بلغت(0.00). أما أعلى نسبة فقد كانت (77.88)في عام 1998. هذا التذبذب يعني أن ما يتم إنتاجه في الاقتصاد الوطني يتم تصديره إلى الخارج، مع العلم أن النفط يشكل النسبة الأعلى من صادرات العراق، حيث يمثل 80% من إجمالي صادرات البلاد.ففي عام 2022 شكلت صادرات النفط الخام 42.6%من الناتج المحلي الاجمالي للعراق وهذة النسبة شكلت دور كبير في ارتفاع صادرات العراق وزيادة الناتج المحلي

الاجمالي . أما بالنسبة لمساهمة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي، فهي اقل من مساهمة الصادرات ، لأن العراق بحاجة إلى العديد من السلع والخدمات الاستهلاكية لذا بسبب الافتقار إلى الإنتاج المحلي الكافي في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة. نتيجة لذلك يضطر العراق إلى استيراد الكثير من السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته. فقد كانت تمثل 0.00% في عام 1995، وهي النسبة الأقل . خلال سنوات الدراسة، ارتفعت النسبة وانخفضت بشكل متذبذب. كانت أقل نسبة في عام 1995 وعام 1996، حيث بلغت 0.00%. أما أعلى نسبة فقد كانت (76.80) في عام2003.وهذا بسب اثار الغزو الولايات المتحدة الامريكية للعراق في عام 2003وترجع هذة الزيادة الى حاجة البلاد الى السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجاتة خلال تلك الفترة نتيجة الدمار الذي لحق البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الاخرى . ومن خلال الجدول ومؤشر الانكشاف الاقتصادي، نلاحظ أن العراق بلد منفتح تجارياً، حيث كانت نسبة الانفتاح مرتفعة خلال الفترة 1995-2022. في عام 1995، وصلت نسبة الانفتاح إلى 90.30%، وارتفعت في 1996 إلى أعلى نسبة لها عند 109.20%. بعد ذلك، انخفضت نسبة الانكشاف الاقتصادي إلى معدلات متدنية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 36 دولاراً للبرميل. هذا يعني أن درجة انفتاح العراق ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط. ورغم تراجع أسعار النفط، ظلت نسبة الانفتاح مرتفعة بسبب زيادة نسبة الاستيراد.

الاستنتاجات

1-تم التوصل إلى إثبات فرضية أن الدول التي تعتمد على النفط تحتاج إلى خطط استثمارية طويلة الأجل لضمان استخدام العوائد النفطيّة بشكل فعال خلال فترات الأزمات الماليّة. وإن الأزمات الماليّة العالمية لها تأثير مباشر على أسعار النفط، وبالتالي على عوائد الدول النفطيّة. هذا يجعل من الضروري اتخاذ سياسات مالية واقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات.

2- تميز الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة بزيادة ملحوظة في الطاقة الإنتاجية للنفط الخام. يعود هذا الارتفاع إلى استثمارات كبيرة مع شركات النفط الأجنبيّة، بالإضافة إلى أن العراق يمتلك احتياطات نفطيّة كبيرة تساعده في التوسع والاستمرار في العمليات الإنتاجية. ومع ذلك، يعاني العراق من نقص في استراتيجيات تدعم الجانب التنموي للاقتصاد، حيث يتم توجيه جزء كبير من العوائد نحو النفقات التشغيلية، بينما يتم إهمال الجانب الاستثماري الذي يعد أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

3- الأزمات الماليّة العالمية لها تأثير مباشر على أسعار النفط، وبالتالي على عوائد الدول النفطيّة. هذا يجعل من الضروري اتخاذ سياسات مالية واقتصادية مرنة لمواجهة التقلبات. على سبيل المثال ماليزيا قامت بتنويع مصادر دخلها واستثمار عائدات النفط في قطاعات أخرى مثل التصنيع والبنية التحتية، مما ساعدها على تجنب تأثيرات الأزمات الماليّة بشكل أكبر مقارنة بالدول التي تعتمد على النفط بشكل أساسي.

4- إنّ العقوبات الاقتصادية والحروب العسكرية التي مر بها العراق وبالاضافة إلى سوء الإدارة وكذلك استخدام تقنيات متخلفة اثر بصورة سلبية على الحقول النفطيّة تلك الضروف الاقتصادية والسياسية عرضت العراق إلى تحديات كبيره منها الاطماع الأجنبيّة في النفط العراقي والخصخصة واثارها السلبية والتقلبات في أسعار النفط الخام في سوق الدولية .

التوصيات

1- يجب على الدول النفطية وخاصة العراق، أن تبذل جهودًا جدية لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على العوائد النفطية في تمويل الجزء الأكبر من ميزانيتها. لذا ينبغي عليها استثمار الفوائض المالية الناتجة من النفط في مشاريع اقتصادية إنتاجية طويلة الأجل، والابتعاد عن الاعتماد الكامل

على قطاع النفط، مع التركيز على تطوير صادرات جديدة خارج القطاع النفطي.

2- ينبغي استخدام العوائد النفطية استخدام أمثل، وذلك من خلال الادخار والاستثمارلتلك العوائد وذلك عن طريق استخدام الصناديق السيادية لذا ينبغي على العراق أن يسعى لوضع خطط استراتيجية وهي إنشاء صناديق سيادية من أجل مواجهة الأزمات المالية .

3- ضرورة تحسين آليات الشفافية والمساءلة في إدارة العوائد النفطية، وذلك لضمان توجيه تلك العوائد نحو استثمارات استراتيجية تنموية طويلة الأجل.وكذلك تحقيق الشفافية في إدارة العوائد النفطية تضمن توزيعاً عادلاً ومستداماً للموارد وتحد من عمليات الفساد، مما يعزز الثقة في السياسات الحكومية.

4- ضرورة الاهتمام والتركيز على التنمية البشرية بالدرجة الأولى في العراق ، وتنويع مصادر ثقافة الأفراد من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة، وتوفير بيئة محفزة تؤدي إلى تفجير الطاقات الكامنة، وجعل أفراد المجتمع ضمن فريق التغيير وأنهم جزء من التنمية الشاملة، وجعلهم يشعرون بأنّ مستقبلهم مرتبط بنهضة ورقي البلاد، فضلاً عن الإرادة السياسية الحقيقية التي تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء وبالتالي الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية.

المصادر: Reference:

1. احمد جاسم جبار الياسري. (2010). , النفط ومستقبل التنميه في العراق. بيروت , لبنان : العارف للمطبوعات
2. أنتظار جاسم جبر. (2003). العوائد المالية النفطية الخليجية واثرها في الامن القومي العربي . جامعة بغداد - كلية الاداب ، 22.
3. برجاس حافظ. (2000). الصراع الدولي على النفط . بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام .
4. تغريد داود سلمان. (2010). القطاع النفطي في العراق دراسة واقع واستشراف . كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 133.
5. حامد عباس المزروك. (2008). أتجاهات ألانفاق العام في الدول الريعية -المملكة العربية السعودية نموذجا . كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الكوفة ، 70.
6. حسين ابن سالم جابر. (2011). التضخم والكساد . عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
7. رشا خالد شهيب الزبيدي. (2019). قياس اثر العوائد النفطية في تحسين مسار الموازنة العامة للعراق للمدة , 2003-2018 . جلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية-كلية الادارة والاقتصاد، 34.
8. قصي قاسم الكليدار. ، تحليل قياسي اقتصادي للتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في في العراق لمدة 1950-2008 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2014 ،عدد 41
9. نبيل جعفر عبد الرضا , اقتصاد النفط , دار احياء التراث العربي , الطبعة الاولى , 2013
10. Li, s. (2018). Financial Institutions in the Global Financial Crisis,. Singapore: Springer Nature,.Liu Guitang Cui Fengru..(2019)
11. Nasir, M. A. (2020). Inflation targeting & implications of oil shocks for inflation expectations in oil-importing and exporting economies: Evidence from three Nordic Kingdoms. international-review-of-financial-analysis, 101558.
12. Nick A. Owen. .(2010) The status of conventional world oil reserves—Hype or cause for concern. Elsevier,Smith School of Enterprise and the Environment, ، 4749-4743-